الأمم المتحدة

TD/541/Add.2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
10 November 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3–7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

عهد بريدجتاون

من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- قبل ستة عقود تقريباً، تضافرت جهود المجتمع الدولي في جنيف بناءً على اقتناع راسخ بأن التجارة يمكن أن تغير العالم، وأن تسهم إسهاماً أكبر في الربط بين الأمم والشعوب وتعزيز فرصها الاقتصادية. وبروح من التضامن والتعاون، تكاتف العالم لضمان تحول التقدم المحرز إلى رخاء مشترك. وتعكس عبارة "الرخاء للجميع" مُثُل وأهداف الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأصبح إعمالُها جوهرَ وجود الأونكتاد ثم عقيدَته.

2- وما انفكت تتفاقم التحديات الخطيرة أمام تعددية الأطراف. وتعزيز تعددية الأطراف وتنسيق العمل الدولي أمران حاسمان للتصدي بفعالية لهذه التحديات وتحسين الرخاء للجميع. وقد أصبحت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، التي ما فتئت تتعمق بسبب حالة الضعف، من القضايا المستعصية التي تواجه واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

3- وها هو المؤتمر يجتمع من جديد، للمرة الخامسة عشرة، في ظروف لم يسبق لها مثيل. فبالإضافة إلى التهديدات الناجمة عن تغير المناخ، نعاني حالياً من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تسببت في أزمة صحية واقتصادية عالمية، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات المالية وغيرها من التحديات التي تواجهها البلدان النامية. وفي ظل هذا السيناريو، من الأهمية بمكان أن تنخرط الدول الأعضاء، التي تعاني من مشكلة انخفاض الموارد، بشكل أكبر في العمل مع الأونكتاد.

4- ولقد أودت جائحة كوفيد-19 منذ تفشيها بحياة نحو خمسة ملايين شخص. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشدة في عام 2020. وفقد الملايين من الناس وظائفهم بالفعل، وتقوضت سبل عيش ملايين آخرين. وما يبعث على القلق هو توقع سقوط أكثر من 150 مليون شخص إضافيين في براثن الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2021، تبعاً لشدة الانكماش الاقتصادي. وتعكس هذه الأرقام والوقائع القاتمة المعاناة الإنسانية العميقة والتحديات الهائلة التي تنتظرنا. ولعل نهاية الجائحة قريبة بوصول اللقاح، لكن من المرجح أن يمتد نطاق الأزمة وعواقبها لفترة طويلة ولا يزال يتعين تقديرهما حق قدرهما.

5- وينبغي أن يسهم الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا وكذلك، حسب الاقتضاء، اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغير ذلك من الاتفاقات والنتائج الدولية ذات الصلة. وينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي، في الوقت الذي يعزز عمله دعماً لجهود التصدي للتحديات التجارية والإنمائية لجميع البلدان النامية في جميع المناطق:

(أ) تعزيز التركيز بشكل خاص على احتياجات التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً في جميع مجالات عمله، وفقاً لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول) وأي اتفاق خلف ذي صلة يُتوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم لأفريقيا لمعالجة شواغل القارة واحتياجاتها الخاصة، بما في ذلك على النحو المبين بالتفصيل في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) مواصلة تلبية احتياجات التجارة والاستثمار والتنمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها مواصلة دعمه للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 (برنامج عمل فيينا)؛

(د) مواصلة عمله لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للتحديات المستمرة أمام التجارة والاستثمار والتنمية، بسبل منها تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

(هـ) مواصلة التركيز على الاحتياجات والمشاكل الخاصة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة هيكلياً والمعرضة للخطر من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والشاملة؛

(و) مواصلة دعم جهود التنمية في البلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لاحتياجاتها، في مواجهة تحديات محددة أمام جهود التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر.

6- ويمثل عام 2020 بداية عقد العمل 2020-2030 لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. غير أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم التحديات القائمة وأوجدت أوجه ضعف جديدة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وهي تهدد بعكس مسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. ومن المهم ضمان استجابة عالمية متضافرة، مع مراعاة أن خطة عام 2030 ينبغي أن تكون بمثابة مخطط لإعادة البناء والتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وتُعَدّ الجهود المركزة والمستدامة لتنفيذ خطة عام 2030 للجميع، مع التركيز على الفئات الأفقر والأضعف، ضرورية لعقد من العمل المعزز والمتسارع من أجل بناء مجتمعات واقتصادات أكثر استدامة وسلاماً وعدلاً وإنصافاً وازدهاراً وشمولاً ومرونة.

7- وسيتوقف نجاحنا في التعافي من الجائحة وتمهيد الطريق لعالم أشمل وأقدر على الصمود وأكثر استدامة على القرارات والإجراءات التي يتخذها المجتمع العالمي. ويجب على المجتمع العالمي بأسره، العام والخاص، فضلاً عن الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، أن يتخذوا معاً قرارات وإجراءات تحدد مدى وسرعة التعافي من الأزمة.

8- وفي هذا الصدد، من الضروري الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وكذلك بالأثر السلبي غير المتناسب للجائحة، ولا سيما الأثر الاجتماعي والاقتصادي، على النساء والفتيات. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة تعميق أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل، كما قد يؤدي إلى عكس مسار التقدم الذي أُحرز خلال العقود الأخيرة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومن الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لتقليل هذا الأثر إلى أدنى حد وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب في وضع وتنفيذ استجابة ملائمة ومستدامة للجائحة.

9- وأكدت الجائحة عدم التكافؤ بين البلدان من حيث قدرتها على الصمود في وجه الأزمات والتعامل معها. ففي سياق الاستجابة للجائحة، تفتقر بلدان نامية كثيرة إلى القدرة على استخدام التدابير المالية والنقدية، من بين تدابير أخرى، للتصدي للأزمة. ولا بد من النهوض بالتعاون الدولي لمكافحة هذه الجائحة والتعافي منها، وتقديم المساعدة إلى البلدان والمناطق الأكثر احتياجاً. ومن المهم ضمان وصول الجميع في مختلف أنحاء العالم في الوقت المناسب إلى أدوات كوفيد-19 المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة (اللقاحات، والعلاجات، والتشخيصات، ومعدات الحماية الشخصية)، مع الاعتراف بالتحصين الواسع النطاق ضد كوفيد-19 كمنفعة عامة عالمية للمساعدة في التغلب على جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم واستعادة الزخم من أجل التنمية المستدامة. ومن الضروري تبادل المعلومات والتكنولوجيا من أجل الكشف عن الجائحة والوقاية منها وعلاجها ومكافحتها، فضلاً عن إطلاق مبادرات في هذا الصدد، مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات كوفيد-19، وأصدقاء مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ومجمع الوصول إلى تكنولوجيا مكافحة كوفيد-19، ونداءات إعلان التعهدات ذات الصلة.

10- وتذكرنا سرعة انتشار الجائحة أيضاً بأن هذا عصر ترابط وتشابك غير مسبوقيْن. ولذلك، فإن الانتعاش العالمي الكامل لن يكون ممكناً من دون التعاون العالمي وإلى أن تهدأ الجائحة في جميع البلدان.

11- ولقد أبرزت السنوات الأخيرة الصلة القائمة بين التجارة والتنمية وبعض التحديات العالمية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، أدت الزيادة في عدد اللاجئين والنازحين إلى زيادة توتر الظروف الاجتماعية والاقتصادية لاقتصادات البلدان النامية التي تستضيف هذه الفئات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للشواغل الصحية، سواء تعلقت بأمراض غير سارية أو سارية، أن تعيق القدرات الإنتاجية الفورية والطويلة الأجل. وعلى سبيل المثال، تسببت جائحة كوفيد-19 في صدمات اقتصادية عالمية كبيرة وزادت من حدة انعدام الأمن الغذائي. وجائحة كوفيد-19 هي رسالة قوية تذكرنا بأهمية الأخذ بنهج متكامل يوطد علاقات التعاون بين قطاعات حفظ البيئة وصحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة النبات. وبالمثل، فإن الكوارث الطبيعية، التي تتزايد وتيرتها بسبب تغير المناخ، وكذلك الكوارث البشرية المنشأ مثل الحوادث البحرية والصناعية، تؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي وضغط إضافي على لوجستيات التجارة والتنمية والموارد والهياكل الأساسية المحدودة.

12- ومن أجل التصدي لهذه التحديات المترابطة وبناء عالم مستدام وأكثر ازدهاراً وشمولاً، لا بد من وضع سياسات شاملة على جميع المستويات. وبهذا المعنى، فإن الإدماج الفعال من خلال وضع سياسات اجتماعية محددة الأهداف والاستثمار في الجوانب الاجتماعية أمر حاسم من أجل تعزيز مهارات الأشخاص وقدراتهم، ومساعدتهم على المشاركة الكاملة في العمالة والحياة الاجتماعية.

13- لذلك فإن الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر فرصة للتمسك بالتعاون والترابط، وتعزيز الصلات بيننا، والتعافي على نحو أفضل من الجائحة وتمكين المجتمع الدولي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتنطوي هذه الجائحة على فرصة وحاجة ملحة لتصور وتشكيل مسار جديد يمكن فيه تسخير التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل لإحراز تقدم مستدام وبناء عالم أقدر على الصمود وأشمل وأسلم بيئياً وأكثر استدامة.

أولاً- التعلم من التجربة: النظر إلى الوراء للمضي قدماً

14- في عام 2016، احتفلت دورة المؤتمر الرابعة عشرة في نيروبي باعتماد أهداف التنمية المستدامة. وسُجلت أوجه تقدم هامة منذ ذلك الحين، حتى وإن كانت غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، فإن أزمة كوفيد-19 زادت من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تجاوز هذا الوضع التعلم من التجربة في التعامل مع التحديات الناشئة والمستمرة.

15- وثمة حاجة ملحة إلى أن نمضي قدماً، بإصرار، في اتخاذ إجراءات جريئة ومنسقة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، مع السعي إلى العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب ذلك تصميم استراتيجيات للإنعاش من شأنها أن تسرّع التقدم نحو التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق الأهداف الطويلة الأجل الواردة في اتفاق باريس، فضلاً عن المساعدة في الحد من خطر حدوث صدمات في المستقبل.

16- وينبغي أن تكفل الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19 التدفق السلس للتجارة العالمية وأن تكون داعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وكلاهما حاسم بالنسبة لسلاسل القيمة المستدامة والمرنة.

17- ومنذ إنشاء الأونكتاد، كان أحد أهدافه هو إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي على نحو أفضل وأجدى. وعلى الرغم من التوسع الهائل في التجارة والاستثمار في العقود الأخيرة، لا يزال الاندماج الفعال في أنماط التجارة العالمية يشكل تحدياً بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وتظل التجارة الحرة، في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد، المحرك الأقوى للنمو والتنمية، مما يمكن أن يساعد على خلق الملايين من فرص العمل وتعزيز الرخاء. وتواجه أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص تحديات كبيرة في تسخير الإمكانات الكاملة للتجارة الدولية والاستفادة من الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية والاستثمار الأجنبي.

18- ومنذ دورة المؤتمر الأولى، أتاح توسع التجارة تحولاً جغرافياً سياسياً واقتصادياً عميقاً اتسم بتزايد النمو الاقتصادي في البلدان النامية وخروج أمم من هامش الاقتصاد العالمي إلى دائرة الاهتمام العالمي، واقترن بانخفاض شديد في معدلات الفقر في جميع أنحاء المعمورة.

19- بيد أن نجاح التحول الاقتصادي يختلف باختلاف المناطق والبلدان. فقد شهدت بلدان آسيا نمواً كبيراً في تجارتها مع العالم، ولكن ذلك ينطبق بدرجة أقل على المناطق الأخرى. وفي العقد الماضي، كان من المتوقع أن تضاعف أقل البلدان نمواً حصتها من التجارة العالمية، لكنها لم تزد زيادة تُذكر. وتمكنت بعض البلدان النامية من المشاركة في الاقتصاد العالمي من خلال صادراتها من السلع الأساسية، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من تنويع صادراتها. وهذا يؤكد أهمية تحول البلدان في اتجاه التنويع، من خلال إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى وتعزيز استدامة اقتصاداتها وقدرتها على الصمود.

20- ولا غنى عن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والنهوض بجهود التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 13. ولذلك، يلزم الأخذ بنهج أكثر إنصافاً واستدامة إزاء استراتيجيات التنمية والعولمة. ويوفر اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطاراً للعمل على فصل النمو الاقتصادي بشكل حاسم عن التدهور البيئي من خلال المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الطويلة الأجل للعمل الجماعي المنسق على الصعيد العالمي.

21- وتسلم هذه الوثيقة بجميع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتعيد تأكيد التزامنا القوي والثابت بتعزيز تنفيذ اتفاق باريس الذي يجسد الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

22- ولا تزال التطورات التكنولوجية تغيّر سبل إنتاج الناس وعملهم وتفاعلهم وعيشهم. وعلى أي حال، فإن التحول الرقمي ماض على قدم وساق، وبسرعة متزايدة. ويشهد عدد وصلات النطاق العريض ارتفاعاً كبيراً، ويستمر تزايد استخدام الهاتف المحمول. وأدت الجائحة إلى الدفع نحو المزيد من العمل عن بعد، وتغيير سلوك المستهلكين، وتسريع الرقمنة على الصعيد العالمي، وخلقت العديد من الفرص الجديدة. ويمكن أن يسهم استخدام وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية في تقليص الفجوات وأوجه عدم المساواة في البلدان النامية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية عميقة. وما لم تُتّخذ إجراءات منسقة من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، من المرجح أن تزداد الفجوة الرقمية عمقاً.

23- وبفضل انتشار الإنترنت، أصبح بإمكان الناس التواصل بطريقة ودرجة غير مسبوقتين. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى التصدي للتحديات التي يطرحها التحول الرقمي أمام المجتمعات.

24- ومنذ الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، سُجلت إنجازات جديرة بالذكر في مجال التعاون الإقليمي والدولي مثل الاتفاق التاريخي المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واتفاق المحيط الهادئ الإضافي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية، واتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. ورغم ذلك، ازدادت التوترات التجارية. ويتعين رفع تعددية الأطراف إلى مستوى التحدي المتمثل في مكافحة الحمائية ومكافحة عدم الامتثال للقواعد المتعددة الأطراف. والتجارة الدولية، حسب التعريف الوارد في خطة أديس أبابا، هي أداة مهمة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة والحد من الفقر، أما النظام التجاري المتعدد الأطراف، على نحو ما جسدته منظمة التجارة العالمية، فهو القناة الرئيسية للنهوض بالتجارة الدولية. وفي هذا الصدد من المهم الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنياً على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية.

25- وقد تأخر اليوم الكثير من أهداف التنمية المستدامة عن موعده. وعلى الرغم من الجهود الرائعة والتقدم المحرز، لم يتمكن الكثير من الناس والأماكن من التمتع بفوائد التقدم. ويمكن لأدوات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل أن تسهم بدرجة أكبر في تغيير هذا الواقع والدفع نحو إيجاد عالم أكثر شمولاً واستدامة وإنصافاً ومرونة.

ثانياً- التحديات العالمية الكبرى

26- تجري محاولات لإعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره الصحيح وتسريع الخطى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب في سياق التحديات العالمية الرئيسية التي أصبحت أكثر حدة منذ الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر. وتشمل هذه التحديات تزايد أوجه عدم المساواة والضعف، بما في ذلك ارتفاع مستويات الديون؛ وتسارع تغير المناخ واستمرار التدهور البيئي؛ واتساع الفجوة الرقمية. وسيتطلب إنجاز خطة عام 2030 وإعادة التنمية إلى مسارها الصحيح أن تؤدي جميع المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة في التنمية الأدوار المنوطة بها في سياق الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الازدهار للجميع.

27- ولدى معالجة هذه التحديات الثلاثة، ينبغي للأونكتاد أن يراعي عدداً من القضايا الأساسية والضرورية للنمو والتنمية المستدامين والشاملين والمنصفين، وأبرزها:

- احترام حقوق الإنسان، [بما في ذلك الحق في التنمية] والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والشباب، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وغير تمييزية وديمقراطية قائمة على سيادة القانون؛
- إدارة سليمة وبيئة مواتية على جميع المستويات؛
- مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، بسبل منها الإدارة الفعالة القائمة على النتائج وضمان اتباع عملية تقودها الدول الأعضاء من خلال الآلية الحكومية الدولية، وضمان الاستخدام الفعال للموارد.

عدم المساواة والضعف

28- تشكل المستويات العالية من عدم المساواة عقبة أمام التنمية المستدامة وكابحاً يعوق بدرجة كبيرة النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. ويتطلب الانتعاش الاقتصادي وضع سياسات متطورة على جميع المستويات لمعالجة هذه المسائل.

29- وما انفكت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع منذ عقود. وحتى قبل الجائحة، كان زهاء 700 مليون شخص حبيسي الفقر المدقع، مع ما ينطوي عليه ذلك من مهانة وضعف. ولا يصل بلايين من الأشخاص إلى التكنولوجيات الحديثة، بما فيها بعض التكنولوجيات التي باتت تُعتبر أساسية، مثل النفاذ إلى الإنترنت. وما زالت المرأة في جميع أنحاء العالم تكافح من أجل المطالبة بالمكانة التي تستحقها في المجتمع وفي الاقتصاد، وتظل في المتوسط أفقر وأضعف من الرجل، بغض النظر عن بلدها الأصلي. ومن المؤسف أن التوسع المثير للإعجاب في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا الذي شهده العالم على مدى العقود الماضية لم يسفر عن فوائد للجميع.

30- ويجب تقديم الدعم إلى الضعفاء أو الذين هم في أوضاع هشة، مثل النساء والفتيات، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والمشردين والعاطلين عن العمل، والمهاجرين وغيرهم من الفئات المهمشة وإيلاء الاعتبار الواجب لهم، لكي لا يُترك أحد خلف الركب.

31- ولقد ساهمت أوجه عدم المساواة هذه في تأجيج الاستياء من العولمة مما يهدد، من بين عوامل أخرى، تعددية الأطراف، ويعيق القدرة الجماعية على تنفيذ خطة عام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب. وقد تتعرض الإنجازات التي تحققت على مر السنين في الحد من الفقر، وهو هدف رئيسي وشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، للخطر في سياق مواجهة جائحة كوفيد-19، كما أن فجوة التنمية بين البلدان وداخلها معرضة لخطر الاتساع. ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 مضاعفة جهودنا، بسبل منها تعزيز الموارد، الخاصة والعامة، والمحلية والدولية.

32- ويمكن أن تساعد المعالجة الفعالة لأوجه الضعف المرتبطة بالديون على تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية. وكما أُكِّد خلال منتديات متعددة الأطراف، فقد وصل تراكم الديون في البلدان النامية إلى مستويات قياسية عالية. وهذا يعني وجود قيود خطيرة تعيق فرص النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وستكون الموازنة بين الحاجة إلى الحد من أوجه الضعف المرتبطة بالديون والحاجة إلى تحفيز التنمية، لا سيما في عالم ما بعد الجائحة، مسألة رئيسية لضمان التنمية الشاملة والمستدامة. ومن المهم توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

33- ومعالجة أوجه الضعف يمكن أن تعزز التنمية الشاملة والمستدامة. وتحد أوجه الضعف المتأصلة من القدرة على التصدي بفعالية للصدمات الخارجية، مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والجوائح. ولا بد من وضع سياسات واستراتيجيات لتحسين قدرة الفئات الضعيفة على الصمود وبالتالي دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولدعم القدرة على الصمود في المجالين الاقتصادي والبيئي، يجب معالجة أسباب الضعف وآثاره معالجة فعالة.

ألف- تغير المناخ والتدهور البيئي

34- إن بعض أنماط الإنتاج والاستهلاك في الماضي والحاضر التي ثبت أنها لا يمكن تحملها تمثل خطراً على الرخاء. وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي أمر بالغ الأهمية لضمان التقدم المستدام، فضلاً عن الحد من مواطن الضعف. وفي هذا الصدد، يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة ومنسقة، تمشياً مع اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن التوصل إلى نتيجة مجدية في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف هذا العام.

اتساع الفجوة الرقمية والسرعة غير المتكافئة للتحول الرقمي

35- لقد أفضت الرقمنة بالفعل إلى تحولات حقيقية، وغيرت بدرجة كبيرة العديد من جوانب الحياة الحديثة، وهي في صلب تحول اقتصادي هائل يتيح فرصاً كثيرة، مما أحدث تغييراً فيما يجري استهلاكه وإنتاجه وتداوله. لكن الرقمنة تطرح تحديات أيضاً، مثل الفجوة الرقمية. ويلزم تقديم الدعم اللازم للتحقق من أن الجميع يتقاسمون فوائد هذا التحول من أجل سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يسهم الاستخدام السليم للتكنولوجيات الرقمية، في ظل توافر هياكل أساسية كافية، في الحد من الفجوات وأوجه عدم المساواة في البلدان النامية. وتتطلب المساواة الحقيقية النظر في المفهوم الأوسع للإدماج الرقمي.

36- ويشكل التطور التكنولوجي وتنمية مهارات الابتكار، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، عنصرَيْن رئيسيَيْن لدفع عجلة التحول الهيكلي الذي يفضي إلى اقتصاد تنافسي ومستدام وشامل وقادر على الصمود. ويشكل تطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً من قبل البلدان النامية ونقلها ونشرها وتوزيعها والوصول إليها، بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وسائل هامة لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق اقتصاد مستدام، فضلاً عن ضمان إتاحة فرصة حقيقية لكل بلد لفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي والحد من النفايات. ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة دوراً هاماً في هذا الصدد، مثلهما مثل الترتيبات والتدابير الدولية، من قبيل آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في الأمم المتحدة. وتحقيقاً للفوائد الإنمائية المحتملة للتكنولوجيا، يلزم تهيئة بيئة مواتية فعالة على الصعيدين المحلي والدولي.

التحديات والطريق المستدام نحو الرخاء

37- ستؤثر هذه التحديات بدرجة كبيرة على التطلعات الإنمائية، وسيتعين من ثم إدماجها تماماً في أي محاولات لإعادة بناء الطريق إلى الرخاء، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ثالثاً- التحولات اللازمة لعالم أشمل وأقدر على الصمود وأكثر استدامة

38- إن التعافي الذي يعيد العالم إلى نموذج التنمية الذي كان موجوداً قبل الجائحة لن يكون كافياً. فالعمل على النحو المعتاد لن يمكّن الاقتصاد العالمي من التعافي من الجائحة ورسم مسار لضمان تمكُّن جميع الناس من العيش بكرامة، ناهيك عن إبقاء التنمية على المسار الصحيح. وفي الواقع، كان التقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة خارج هذا المسار حتى قبل بداية الجائحة. وكشفت الأزمة وأبرزت أوجه الضعف والهشاشة القائمة التي تحتاج إلى المعالجة.

39- لا بد من أربعة تحولات كبرى للانتقال إلى عالم من الرخاء المشترك يكون أشمل وأقدر على الصمود وأكثر استخداماً للوسائل الرقمية: تحويل الاقتصادات من خلال التنويع؛ وتعزيز اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود؛ وتحسين طرق تمويل التنمية؛ وتنشيط تعددية الأطراف.

ألف- تحويل الاقتصادات من خلال التنويع

40- منذ الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يواجه الاقتصاد العالمي سلسلة من التحديات المستمرة والناشئة لضمان النمو الاقتصادي المستقر، ولتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتشمل هذه التحديات، ضمن جملة أمور، الاعتماد على السلع الأساسية، وزيادة الديون، وتزايد الطلب على الطاقة، وضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبطء النمو الاقتصادي، والتحديات المرتبطة بتغير المناخ، فضلاً عن التحديات المطروحة في قطاعي النقل واللوجستيات التجارية بسبب الحواجز الجغرافية. ويشكل بناء القدرة على الصمود في وجه هذه التحديات أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وأوجه التقدم الناجمة عن التحولات الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها ضرورية للحد من أوجه الضعف أمام الصدمات الاقتصادية ومن عدم المساواة بين جميع البلدان وداخلها. والتحول الهيكلي عنصر هام، سواء أتعلق الأمر بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً أم بالتخلص من فخ الدخل المتوسط. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأضعف البلدان، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

41- وعلى الرغم من التوسع الهائل في التجارة وظهور سلاسل القيمة العالمية، لا يزال معظم البلدان النامية يعتمد على السلع الأساسية، ولا يزال بعضها المتخصص في الصناعة التحويلية أو الخدمات حبيس أنشطة ذات قيمة مضافة متدنية. ويعتمد ثلثا الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقريباً على السلع الأساسية، ومعظمها من أقل البلدان نمواً التي هي معرضة بشكل خاص لتقلبات أسواق السلع الأساسية الدولية. وعلاوة على ذلك، ثبت أن الافتقار إلى التكنولوجيات والموارد المالية المناسبة يشكل عقبة أمام الاستفادة من تحسين الوصول إلى الأسواق. وفي الحالات التي لا يكون فيها تحسين الوصول إلى الأسواق مصحوباً بسياسات محلية تمكينية ملائمة ومدعوماً بمؤسسات قوية تهيئ بيئة مواتية للأعمال التجارية، لا يمكن لتحسين الوصول إلى الأسواق أن يؤدي وحده إلى تنوع النشاط الاقتصادي.

42- وغيرت الرقمنة سبل إنتاج الناس واستهلاكهم وتجارتهم وعيشهم. ويتيح تضييق الفجوة التكنولوجية وسد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخلها فرصة للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، ومن ثم يوفران خيارات لتحسين الدخل وتعزيز القدرة على الصمود، فضلاً عن الحد من أوجه الضعف لدى أشد الناس فقراً، ولا سيما النساء والشباب.

43- وعجلت جائحة كوفيد-19 ببعض الاتجاهات، مثل تزايد أهمية البعد الرقمي في الاقتصاد وإعادة نقل سلاسل القيمة العالمية إلى أوطانها أو تقصيرها. وسيغير هذا الأمر مشهد التجارة الدولية وكيفية تأثر البلدان بها أو استفادتها منها. وقد أبرزت الأزمة الحالية دور التكنولوجيات الرقمية ونماذج الأعمال ذات الصلة في بناء نظم مرنة مفتوحة وشاملة وآمنة وتحقق الفائدة للجميع. ويجب أن يكون دعم التحول الرقمي للبلدان، مع مراعاة التحديات التي تطرحها والفرص التي تتيحها الحقائق الجديدة والتغير التكنولوجي السريع، أولوية من أجل التصدي بنجاح لأوجه عدم المساواة القائمة وسد الفجوة الرقمية. وستكون المناقشات المتعددة الأطراف بشأن التجارة الرقمية والتعاون في الميدان الرقمي مفيدة لمعالجة الفجوة الرقمية.

44- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في تحقيق التحول الهيكلي. ويمكن أن يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تأثيره على بناء القدرات الإنتاجية، حافزاً للتحول الهيكلي، ورفع القيمة المضافة للاقتصاد المحلي وربطه بفعالية أكبر بسلاسل القيمة العالمية. وهذا يؤكد أهمية السياسات التي تدعم النهوض بسلسلة القيمة، وتكييف العلاقات التجارية والاستثمارية مع الحقائق الحديثة، بطرق منها إنشاء سلاسل قيمة مستدامة، واستغلال الفرص الاقتصادية الجديدة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر لبناء القدرات الإنتاجية وفقاً لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية. وبالإضافة إلى السياسات التجارية والاستثمارية، سيكون من الضروري وضع سياسات فعالة لبناء القدرات في مجالات ريادة الأعمال والابتكار والتدريب والتعليم وتنمية المهارات، بما في ذلك من خلال التعاون التقني.

45- لقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر قناة جيدة للنهوض بالتكنولوجيا والمعارف. وأتاح تنويعاً اقتصادياً هائلاً في بعض البلدان النامية. غير أن فوائد هذه التدفقات لم تعم الجميع. وفي بعض الحالات، لم تكن هذه التدفقات كافية؛ وعززت في بعضها الآخر أنماط الإنتاج السابقة. واجتذاب قدر أكبر وأفضل من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك بتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات وبما يتماشى مع أولويات البلد الإنمائية، أمر بالغ الأهمية لدعم التنويع الاقتصادي في السلع والخدمات، الذي تَبيَّن أنه محرك قوي للنمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وخلق فرص العمل، بما في ذلك لصالح المرأة.

46- ويمكن أن تكون قواعد التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف والإقليمية الواضحة والقابلة للتنبؤ بها مفيدة إلى حد كبير، شأنها شأن الوصول التفضيلي إلى الأسواق. وبينما تحاول البلدان تسلُّق سلالم القيمة المضافة، يجب أن ينصب التركيز على ضمان عدم تحول التدابير التجارية إلى حواجز. وتفقد أقل البلدان نمواً قدراً كبيراً من فرص الإيرادات كل عام لأن هذه البلدان وشركاتها تواجه تحديات في الامتثال الكامل للتدابير غير الجمركية في بعض أسواق المقصد. لذا، فإن دعم البلدان لتمكينها من استيفاء المعايير الدولية والاستفادة من الاتفاقات والإعفاءات أمر بالغ الأهمية لتيسير التحول الاقتصادي وتحفيزه.

47- وتتسم شروط الوصول التفضيلي إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نمواً غير القائمة على أساس المعاملة بالمثل، بما فيها الشروط المنطبقة في إطار نظام الأفضليات المعمم، بأهمية بالغة. لذا، من الضروري ضمان التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً بشكل دائم إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة تيسيراً لنفاذ هذه البلدان إلى الأسواق.

48- وإن فقدان إمكانية الاستفادة من طائفة من تدابير الدعم الدولي، بما في ذلك بعض الأشكال الهامة من المعاملة الخاصة والتفاضلية والإعفاءات المتصلة بالتجارة بعد رفع البلد من فئة أقل البلدان نمواً يستدعي اتخاذ مجموعة من تدابير التخفيف والدعم لضمان الانتقال السلس. وفي هذا الصدد، من المهم مواصلة دعم هذه البلدان، بما يتناسب مع احتياجاتها والقيود المفروضة على قدراتها، لضمان انتقالها السلس بعد رفعها من القائمة.

49- ولكي يكون تنويع التجارة فعالاً في البلدان النامية، لا بد من توافر هياكل أساسية تجارية فعالة وجيدة، وتمويل التجارة، واتخاذ تدابير فعالة لتيسير التجارة والاستثمار، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والتجارة. ومن المهم أيضاً الحد من فرص التجارة غير المشروعة من خلال التكنولوجيات والهياكل الأساسية ذات الصلة.

50- وقد تسببت الجائحة في حدوث اضطرابات كبيرة في شبكات النقل البحري والجوي الدولية، مما أثر بشكل خاص على التجارة الإقليمية وعمليات الموانئ واللوجستيات. ونتيجة لذلك، أدت الجائحة إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية واستمرارية الأعمال التجارية إلى حد كبير، مما أثر بشكل خاص على البلدان التي تكون فيها طرق النقل محدودة والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الإقليمية. وتسلط هذه التطورات الضوء على الحاجة إلى نظم مرنة للنقل الجوي والبحري، بما في ذلك نظم النقل الإقليمية، التي تُعدّ ضرورية لتعميق عمليات التكامل الإقليمي وبالغة الأهمية لتسريع اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

51- وما فتئت تتزايد أهمية الخدمات في الاقتصاد العالمي والوطني. ولذلك، يلزم وضع سياسات تمكينية وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية لتعزيز وتحسين استدامة قطاع الخدمات في البلدان النامية والنهوض بقدرته على الصمود.

52- ولا يمكن إجراء أي تحول من دون مستويات كافية من القدرة الإنتاجية. وتحدد موارد الإنتاج والقدرات في مجال ريادة الأعمال وروابط الإنتاج معاً قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي ستساعده على النمو والتطور. ويجب أن يظل تعزيز هذه القدرات في صميم أي جهد من جهود التحول، وأن يُدعم بسياسات فعالة وإدارة رشيدة على جميع المستويات.

53- ولكي يكون التحول الاقتصادي شاملاً، يجب أن يشمل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها تلك التي تملكها وتديرها النساء والشباب، والشركات الناشئة، الرسمية وغير الرسمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التحول الاقتصادي، لأنها تمثل معظم العمالة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، لم يستفد الكثير من هذه الشركات من توسع التجارة أو من إدراجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وتشكل بيئة الأعمال التمكينية، بما في ذلك دعم فرص الحصول على التمويل ومهارات ريادة الأعمال والمعلومات والأسواق، فضلاً عن إدراج شركات الأعمال في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، عاملاً رئيسياً لازدهار هذه الشركات، ومن شأنها أن تمكنها من رفع قدرتها التنافسية وإنتاجيتها، وربطها بالتجارة والاستثمار الدوليين، وبناء القدرة على الصمود أمام حالات الطوارئ المدمرة، وتؤدي في نهاية المطاف إلى نمو واسع النطاق وإلى خلق فرص عمل كثيرة، وتوزيع أفضل لفوائد التجارة العالمية.

54- وأصبح الاقتصاد الإبداعي مساهماً هاماً في النمو الاقتصادي، وهو بمثابة فرصة جديدة للبلدان النامية من أجل تنويع اقتصاداتها وتحقيق قفزة نوعية بالانتقال إلى قطاعات جديدة عالية النمو في الاقتصاد العالمي كخطوة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذا، من المهم تهيئة بيئة مواتية من أجل النهوض بالاقتصاد الإبداعي، بطرق منها تشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال ودعم بناء مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية، وتوفير التدريب التقني والمهني للمحترفين في مجال الثقافة، وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي.

55- ويمكن للمهاجرين أن يساهموا بشكل مجد في التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، بسبل منها الحوالات المالية. وهناك حاجة إلى سياسات مناسبة، مثل دعم ريادة الأعمال، من أجل تمكين المهاجرين من الازدهار، مما سيفيد جميع الاقتصادات، ومن أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالتجارة والتنمية والاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها الهجرة.

56- ومن الأساسي، في عملية التحول، أن تحافظ سياسات المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات الإنفاذ العادلة والسليمة والقوية على بيئة تكفل تكافؤ الفرص وأن تعزز الشفافية لجميع المشاركين، بحيث لا يكون الوصول إلى الأسواق خاضعاً للممارسات المانعة للمنافسة. ومن شأن المنافسة الفعالة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسات المنافسة ومن خلال التعاون بين سلطات المنافسة، لا سيما إذا اقترن ذلك بحماية قوية للمستهلك في السوق، أن تساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى منتجات أفضل وأكثر أماناً وبأسعار أقل للمستهلكين.

57- ولكي يكون التحول الهيكلي شاملاً حقاً، لا يمكنه أن يترك نصف سكان العالم خلف الركب. ومن المهم أيضاً تقديم الدعم العاجل للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والمشردون قسراً والمهاجرون. ومن الضروري حماية حقوق الإنسان للجميع حتى لا يتخلف أي بلد أو شخص عن الركب. ولا تزال المرأة تشارك بشكل غير متناسب في العمل في القطاع غير النظامي والعمل غير مدفوع الأجر، كما أنها غير ممثلة بالقدر الكافي في مناصب السلطة وصنع القرار، وعادة ما تكون من بين أول من يشعرون بالتأثير السلبي للتراجع الاقتصادي. ولذلك، لا بد للسياسات التي تنظر في التحول الهيكلي أن تتجاوز منظور النوع الاجتماعي وأن تشجع بنشاط إدماج وتمكين النساء والشباب. وتكتسي البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي أهمية في بناء قاعدة الأدلة لهذه السياسات.

58- وفي سياق التغير التكنولوجي السريع، يجب إيلاء اهتمام خاص للآثار الإنمائية المترتبة على الرقمنة السريعة للاقتصاد والثورة الصناعية الرابعة. ويطرح التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية ونشرها فرصاً وتحديات جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبشر هذه التكنولوجيات بالتحول الهيكلي، وكذلك بالتنمية الشاملة والمستدامة. غير أن تبني التكنولوجيات الرقمية قد يتسبب أيضاً في تعطيل أسواق العمل، أو يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، أو يخلق أوجها جديدة من عدم المساواة، ما لم يتم ذلك بطريقة شاملة ومستدامة ومسؤولة.

59- ولم تتوزع فوائد التكنولوجيا الرقمية، على سبيل المثال، توزيعاً متساوياً بين البلدان وداخلها. فالفجوة الرقمية تعم مجالات شتى، بما فيها الهياكل الأساسية واللوائح والسياسات وقدرات الإنفاذ والمؤسسات. وتمكّن شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية العديد من الشركات ورواد الأعمال في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق الدولية، ومع ذلك يظل دور هذه الأطراف في سلاسل القيمة الرقمية هامشياً.

60- وإن سد الفجوة الرقمية فيما بين البلدان وداخلها أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما الفئات الضعيفة ومن هم أشدّ تخلفاً عن الركب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية الجيدة، وإمكانية الوصول إلى الاقتصاد الرقمي والقدرة على تحمل تكلفته. ومن المهم أيضاً العناية بمحو الأمية الرقمية للفئات المحرومة والسكان المحرومين. والتعبئة الكبيرة للموارد، التي يدعمها مناخ استثماري جيد وبيئة مواتية للأعمال التجارية، ضرورية لدعم المشاريع والمؤسسات للاستفادة الفعالة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية لبناء الهياكل الأساسية والدراية العملية الرقمية اللازمة.

61- ولا ينبغي معالجة القضايا الرقمية بمعزل عن غيرها، بل من خلال نهج شمولي متعدد الجهات صاحبة المصلحة في سياق التجارة والتنمية. وكثيراً ما تتجاوز التغييرات التقنية الاستجابات السياساتية والتنظيمية. وتحتاج البلدان النامية إلى دعم لتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة وفعالة تعزز الابتكار وتمكن هذه البلدان من المشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي، وجني الفوائد الإنمائية للرقمنة والتخفيف من المخاطر. ولا ينبغي النظر إلى التكيّف مع التغير التكنولوجي السريع باعتباره وظيفةً من وظائف التنمية المستدامة ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فحسب، بل يجب تناوله أيضاً من زاوية إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم المؤسسات الصغرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

62- ويتسم الحوار والتعاون المتعدديْ الأطراف بأهمية حاسمة في مجالات مثل إدارة التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتحديات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء العديد من المجالات الاستراتيجية. ويلزم زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال إدارة المنصات الرقمية، لتعزيز تدفق البيانات بثقة وأمان والاطمئنان عند استخدامها، وفقاً للوائح الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

63- ويمثل التكامل الاقتصادي الإقليمي محركاً هاماً لبناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي من أجل التنمية المستدامة. وتواصل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، من خلال دمج سلاسل القيمة واستخدام المزايا النسبية لكل منها، النهوض بالتجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي وتعزيز التكامل الاقتصادي بين أعضائها، فضلاً عن تيسير التنويع الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

64- ويمثل التصنيع في البلدان النامية مصدراً هاماً للنمو وخلق فرص العمل وإضافة القيمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة هامة على الاقتصاد الريفي، بما في ذلك عن طريق خلق الطلب على السلع والخدمات ذات القيمة العالية. ولكي يسهم التصنيع في تنفيذ خطة عام 2030، لا بد من التحقق من أن عملية التصنيع هي عملية مستدامة وشاملة، والحرص على تسخير الفوائد الناجمة عنها.

باء- التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة استدامة وأشمل وأقدر على الصمود

65- عندما أنشئ الأونكتاد في 1964، لم يكن خطر وقوع كارثة إيكولوجية أمراً مدرجاً في جدول الأعمال الدولي. أما اليوم، في دورة المؤتمر الخامسة عشرة، أصبح التهديد الخطير الذي يمثله تغير المناخ والتحدي العالمي الهائل المتمثل في فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي من التحديات الرئيسية أمام التنمية المستدامة.

66- وقد أُحرز تقدم اقتصادي ملحوظ في العقود الأخيرة، لكن النموذج السائد غير مستدام. وأدى الاستغلال المفرط للموارد والتوسع في الأنشطة الاقتصادية في الماضي والحاضر إلى تدهور الموائل، وفقدان التنوع البيولوجي بصورة تدريجية، والتعجيل بانقراض أصناف وأنواع من النباتات والحيوانات، واحتمال تدمير نظم إيكولوجية بأكملها. وكان التقدم المحرز باهظ التكلفة، إذ ترك وراءه انبعاثات غازات الدفيئة التي تسببت في تغير مناخ الأرض بوتيرة مخيفة، مما يقوّض التقدم المحرز في ميدان التنمية والفرص المتاحة للأجيال المقبلة للعيش في عالم آمن ومستدام بيئياً.

67- ويمثل هذا الوضع تحدياً كبيراً فيما يتعلق بكيفية ضمان زيادة الرخاء دون اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة. ومع ازدهار العالم على مدى العقود الماضية، زادت الانبعاثات السنوية من غازات الدفيئة زيادة هائلة، حيث أصابت الآثار السلبية بشكل خاص أضعف قطاعات سكان البلدان النامية وأكثرها فقراً. ولضمان تحقيق الرخاء للجميع واستدامة هذا الرخاء، يجب التركيز بشكل أكبر على فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، تمشياً مع الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

68- ويتطلب هذا التحول إرادة سياسية قوية، إضافةً إلى التنسيق والإجراءات، مع المشاركة الكاملة لجميع الجهات الفاعلة المعنية على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أدوات قيمة في مجال السياسات العامة لدفع هذه العملية المفضية إلى التحول قدماً.

69- ولدعم هذا التحول، يلزم وضع وتنفيذ نهج فعالة ومستدامة إزاء السياسات والتدابير التجارية والاستثمارية والتكنولوجية، بما يتماشى مع القواعد الدولية ذات الصلة. وثمة حاجة متزايدة إلى إيجاد نوع من التعاضد بين أدوات السياسة التجارية والأهداف البيئية. ويمكن أن تكون التجارة والاستثمار آليتيْن فعالتيْن لتيسير إنتاج وتدفق السلع والخدمات الصديقة للبيئة. وضماناً لفعالية هذه السياسات التجارية والاستثمارية، ينبغي بذل جهود لمساعدة البلدان النامية، بطرق منها توفير وسائل التنفيذ، ومعالجة القيود المتصلة بالتجارة، وتعزيز الهياكل الأساسية الجيدة المناسبة.

70- وفي العديد من البلدان، تنطوي آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر أو زيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى، على تكلفة اقتصادية كبيرة، وتزيد من خطر حدوث الكوارث، وتقوض الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج والتجارة. والاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة والمرنة والجيدة أمر حيوي لتعزيز قدرة البلد على التكيف مع التجارة.

71- ويتطلب التحول إلى اقتصاد قادر على التكيف مع تغير المناخ وأكثر استدامة وأقدر على الصمود الفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي وانبعاثات غازات الدفيئة مع التنويع من أجل الانتقال إلى طاقة أكثر استدامة. وسيتطلب ذلك بناء القدرات والاستثمار لدعم البلدان النامية في بناء الهياكل الأساسية التمكينية، ومهارات رأس المال البشري، واعتماد تقنيات ملائمة للبيئة تعزز كفاءة مصادر الطاقة الحالية وتشجع على الانتقال إلى طاقة مستدامة وترشِّد في المدى المتوسط أشكال الدعم غير المجدية المخصصة للوقود الأحفوري التي تشجع الاستهلاك المسرف وتلغيها تدريجياً، مع الحرص في نفس الوقت على توفير دعم هادف للفقراء.

72- ويعني الحد من النفايات أيضاً الابتعاد عن الاقتصاد الخطي التقليدي للإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. ويتيح الاقتصاد الدائري فرصاً لإعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها والحد من الضغط على النظم الإيكولوجية المجهَدة والمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الدائري هو إطار اقتصادي بديل يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

73- ويمثل فقدان التنوع البيولوجي، المهدِّد لوجود الضرورات التي تيسر إقامة الحضارة، مثل توافر المياه المأمونة والهواء النقي والغذاء، مشكلة خطيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ والتصحر وإزالة الغابات. ويمكن أن يؤدي فقدان التنوع البيولوجي أيضاً إلى التقليل من قدرة النظم البيئية على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. ويشكل التعاون الدولي والصكوك المتعلقة بتعزيز التنوع البيولوجي وتعميمه في السياسات والاستراتيجيات والممارسات الخاصة بسلاسل القيمة العالمية أمراً مهماً لضمان الحفظ الضروري للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامهما على نحو مستدام. ويشمل هذا التعاونَ بين المنتجين الرئيسيين والمستهلكين الرئيسيين للمنتجات التي تقترن بفقدان التنوع البيولوجي. ولمعالجة فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، يلزم اتباع نهج شامل يعزز بعضه بعضا، كما دعت إلى ذلك مبادرة مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الرابع عشر لتعزيز نهج متسق بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الخطير و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا. ومن المهم أن تعمل الدول الأعضاء معاً من أجل اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 خلال الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

74- وبالمثل، فإن أدوات الإبلاغ والمحاسبة التي تراعي التكلفة الاقتصادية الفعلية مع تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات والسلوك التجاري المسؤول، تسمح للمستثمرين بمكافأة تلك الشركات التي تحمي المجتمعات المحلية وكوكب الأرض والتي تجعل الأعمال التجارية مستدامة اقتصادياً في الوقت نفسه. ويمكن أن يوفر هذا حوافز للشركات للانخراط في ممارسات الأعمال التجارية الملائمة للبيئة والمستدامة والمتوافقة مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة. ويمكن أن يكون تحديد السياسات المحلية الداعمة والمساعدة في الترويج لها مهمَّين في هذا الصدد.

75- ويتطلب التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة في ظل الاتجاهات المناخية الراهنة تعزيز قدرة البلدان والاقتصادات على التكيف مع درجات الحرارة المرتفعة، مما يستلزم فهماً أفضل لكيفية تأثر التجارة والتنمية بعالم أكثر احتراراً. والتخفيف والتكيف هما وجهان لعملة واحدة في مكافحة الاحترار العالمي يتعين تنفيذهما وفقاً لاتفاق باريس.

76- ويجب أن تبذل جهود للحفاظ على كوكب الأرض في البر والبحر على حد سواء. والعالم بحاجة إلى محيط سليم للحفاظ على الكوكب وإنقاذه. وهذا يستدعي الاعتراف بالطابع المترابط والمتعدد الأوجه لاقتصاد المحيطات، وهو مجال يتطلب فهماً أكبر وتعريفاً أوضح بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم ضمان حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام، بما في ذلك التصدي

لتصريف القمامة البلاستيكية وغيرها من النفايات في المحيطات والحد بشكل كبير من التلوث البحري بجميع أنواعه وضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضاً الانتهاء بشكل عاجل من اتفاق لمنظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المالية المقدمة إلى مصائد الأسماك بغية حظر أشكال معينة من هذه الإعانات، التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات.

77- ويجب أن يكون الجهد المبذول لحماية كوكب الأرض وصونه جهداً شاملاً وفعالاً، ويجب أيضاً أن يحضن ويرعى جيلاً مطلعاً وواعياً بالجوانب البيئية وملمّا بالتكنولوجيا الرقمية. وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لإعداد هذا الجيل الجديد ليكون أفراده مواطنين عالميين حقيقيين وليتسنى التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود.

جيم- تغيير سبل تمويل التنمية

78- يرتبط تمويل التنمية، من المصادر العامة والخاصة المحلية والخارجية، ارتباطاً وثيقاً بالقضاء على الفقر، وهو عنصر أساسي من عناصر الإدماج، وهدف شامل من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتوقف التعافي من الأزمة الحالية بشكل أكثر استدامة ومرونة على قدرة العالم على أن يعبئ الموارد المالية اللازمة وينشرها بفعالية وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت الجائحة عبئاً ثقيلاً على موارد الحكومات وقدراتها على تمويل تنمية بلدانها. وفي ظل هذه الظروف، ومع الإحاطة علماً بالأحداث الرفيعة المستوى المتعلقة بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها، فإن النهوض بخيارات السياسة العامة بشأن تمويل التنمية والتعجيل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا أمران ملحان.

79- ولا يمكن سد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم التحول الاقتصادي في المدى البعيد إلا من خلال الحشد والاستخدام الفعالين لمختلف مصادر التمويل.

80- وينبغي أن تتماشى جهود تمويل التنمية مع الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية والجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تدعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة استراتيجيات التنمية المستدامة التي يملك البلد زمامها عن طريق تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى زيادة استيعاب أطر التمويل الوطنية المتكاملة وتشغيلها، تمشياً مع مبدأ التبني الطوعي، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، والمواءمة مع الأولويات الوطنية، والتصميم حسب السياقات المحلية. وينبغي تنفيذ أعمال الأونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية وفقاً لولايته، عملاً بالقرارات المتصلة بالموضوع، وبالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المحافل ذات الصلة.

81- وإن المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية ولا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أن يعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل منهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا.

82- والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عنصران هامان من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وهما يكملان التعاون بين الشمال والجنوب وليسا بديلاً عنه. ومن المهم تعزيز هذا التعاون كوسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة من أجل خدمة التعاون الإنمائي وتعزيز فعاليته الإنمائية.

83- ويؤدي التمويل العام الدولي دوراً مهماً في تكملة جهود البلدان من أجل تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، ولا سيما في البلدان الأفقر والأشد ضعفاً التي تعاني من ندرة الموارد المحلية. ومن الاستخدامات الهامة للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، التحفيز على تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة. وتتسم السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال نظام ضريبي محلي ودولي فعال، وإلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات، بأهمية خاصة في هذا الصدد. ويمكن أن توجه هذه البيئة المواتية والسياسات ذات الصلة تدفقات رأس المال الخاص والعام، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

84- ومما يبعث على القلق الشديد الأثر السلبي للتدفقات المالية غير المشروعة على التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. وثمة حاجة إلى التعاون على نطاق العالم وتعزيز سبل العمل القائمة للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تقوم عليها هذه التدفقات.

85- وهذا الأمر يتطلب التصدي للتحدي الذي يواجهه العديد من البلدان النامية فيما يخص تقدير التجارة غير المشروعة، بما في ذلك تقييم أثرها على تعبئة الموارد من أجل التنمية، على وجه التحديد، وعلى استراتيجيات التنمية الوطنية. وتسفر التجارة غير المشروعة عن تهديد ثلاثي لتمويل التنمية يتمثل في: مزاحمة النشاط الاقتصادي المشروع، وحرمان الحكومات من عائدات الاستثمار في الخدمات العامة الحيوية، وزيادة تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

86- وقد كشفت الجائحة الحالية الطابع المتعدد الأبعاد لضعف البلدان النامية أمام الصدمات الخارجية، سواء أتعلق الأمر بالأزمات المالية والاقتصادية أم بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والجوائح. وهذا يدل على الحاجة إلى النظر في معايير تتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي الإجمالي ومواصلة العمل بشأن مؤشرات الضعف، للمساهمة في جهودنا الرامية إلى بناء قدرة الدول الضعيفة على الصمود.

87- وإن تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى التمويل المتعلق بالمناخ، بسبل منها تنويع مصادر هذا التمويل، أمر أساسي للانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات وتنافسي وقادر على تحمل تغير المناخ ومستدام. وينبغي أن يستجيب هذا التمويل للاحتياجات والظروف والأولويات المحددة للبلدان النامية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود لزيادة تمويل إجراءات التكيف وإعطاء الأولوية لتمويل المنح الموجهة إلى البلدان النامية، ولا سيما تلك الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. ويمكن لتعبئة الموارد المحلية والتمويل الإنمائي الدولي أن يلعبا دوراً حافزاً في هذا الصدد. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو تعبئة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً للتمويل المناخي حتى عام 2025.

88- إن التعاون المفتوح والمنصف عنصر رئيسي في الشؤون الضريبية، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال نتيجة للفساد والاختلاس والاحتيال. ومن ثم، هناك حاجة إلى القضاء على الممارسات التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. ومن الضروري تنفيذ التدابير المناسبة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لتعزيز الشفافية ومكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، بما في ذلك جميع أشكال الجرائم المالية، فضلا عن التصدي للممارسات الضريبية الضارة. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وتنفيذ التدابير الدولية المطبقة بشأن الشفافية في المجال الضريبي، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب بطريقة غير تمييزية وعادلة ومتوازنة، ومواصلة تعزيز المشاركة الكاملة والمجدية للبلدان النامية في منتديات التعاون الضريبي الدولي.

89- وقد بلغ حجم الديون المتراكمة على البلدان النامية رقماً قياسياً. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم ما كان قائماً من قبل من مخاطر العجز عن سداد الديون وكشفت أوجه ضعف في البنيان المالي الدولي، حيث إن لدى العديد من البلدان النامية الضعيفة احتمال مرتفع للوقوع في ضائقة الديون أو هي واقعة فيها بالفعل. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم هام من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي اتخذتها مجموعة العشرين من أجل تسهيل زيادة الإنفاق المرتبط بالجائحة، ومن خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين الذي يرمي إلى معالجة مخاطر العجز عن سداد الديون على أساس كل حالة على حدة وبطريقة منسقة. وينبغي لجميع الدائنين الثنائيين الرسميين تنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين بشكل كامل وشفاف. ويلزم بذل مزيد من الجهود لدراسة سبل تحسين بنية إعادة هيكلة الديون السيادية بمشاركة الدائنين من القطاع الخاص وتنفيذ المبادرات التي تسهم في بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية، مثل الاقتراض والإقراض المسؤولَين وفقاً لخطة عمل أديس أبابا ومبادئ الأونكتاد المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولَين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مواصلة الحوارات الشاملة والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل المضي قدماً في المناقشة بشأن معالجة الديون، وشفافية الديون، وجودة البيانات، وبناء القدرات على إدارة الديون، وقواعد العمل، بما في ذلك مع القطاع الخاص. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسؤوليات المقرضين والمقترضين عن اتخاذ تدابير تكفل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر حدوث أزمات ديون جديدة.

90- وتؤدي التقارير العالية الجودة والقابلة للمقارنة التي يقدمها القطاعان العام والخاص دوراً مهماً في تنفيذ خطة عام 2030. ومن المهم بالنسبة للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص مواءمة إجراءاتها مع أهداف التنمية المستدامة، من أجل تحديد المخاطر المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتصدي لها. ومن المهم أيضاً مواصلة إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقياس "الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" المقترح، مع مراعاة أن أي تدبير من هذا القبيل لن يقلل من أهمية الالتزامات المعلنة بالفعل.

دال- تحويل تعددية الأطراف

91- إن العالم مترابط ومتشابك. وقد أسفرت العولمة عن تغير سريع أفرز تحديات وفرصاً على حد سواء. ويتطلب التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية واستغلال الفرص المتاحة عملاً جماعياً. ويكتسي التعاون المتعدد الأطراف الشامل والموجه نحو التنمية أهمية محورية. وفي هذا الصدد، يظل النهج البناء والتعاوني إزاء تعددية الأطراف استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يعود بالفائدة على الجميع ولا يترك أحداً خلف الركب ويتجنب الأعمال التي تتعارض مع هذه الروح، أمراً بالغ الأهمية.

92- وتعددية الأطراف هي السمة المميزة للأمم المتحدة وهي تتسم بأهمية حاسمة لجهودنا الإنمائية المشتركة. وتتطلب خطة عام 2030 إدخال تغييرات جريئة على نظام الأمم المتحدة الإنمائي، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويلتزم الأونكتاد، كجزء من منظومة الأمم المتحدة، بتنفيذ هذه الإصلاحات والمساهمة في تحقيقها. وينبغي أن تراعي الجهود الإنمائية أفضل الممارسات، وكذلك النُهج الإنمائية التي تستجيب لدوافع محلية ويتم تطويرها وطنياً في مختلف البلدان والمناطق.

93- ولقد أصبح الآن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قوي أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل تعافي العالم من جائحة كوفيد-19 وما انطوت عليه من أثر اقتصادي. والتجارة محرك هام للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة والحد من الفقر. ويُعَد وجود نظام تجاري متعدد الأطراف فعال وقائم على القواعد أمراً أساسياً لتوفير قواعد مستقرة ويمكن التنبؤ بها تسمح للبلدان النامية بالاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يسمح للتجارة عبر الحدود بتحويل الاقتصادات وإطلاق العنان للنمو والحد من الفقر.

94- ويؤكد المؤتمر من جديد في دورته الخامسة عشرة التزامه بنظام تجاري مفتوح وشفاف وشامل وغير تمييزي وقائم على القواعد ومتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. ويمكن لتحرير التجارة، بسبل منها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومكافحة الحمائية، أن يؤدي دوراً هاماً في إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشكل إيجابي في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجسده منظمة التجارة الدولية، ولا سيما عندما يكون هذا النظام مقترناً بسياسات متوازنة ومناسبة وداعمة ومستدامة على جميع المستويات، بما في ذلك في سياق أهداف السياسة العامة الوطنية. وتُشجَّع منظمة التجارة العالمية على إبقاء التنمية في صميم عملها، ومواصلة تيسير إزالة الحواجز التجارية، وتعزيز مشاركة جميع البلدان النامية في التجارة الدولية، بسبل منها توفير أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بهدف ضمان تكافؤ الفرص للجميع. وتحتاج أيضاً البلدان المنضمة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى المساعدة التقنية قبل عملية الانضمام وأثناءها وفي مرحلة متابعتها.

95- ومن الأهمية بمكان أن يعمل العالم على تعزيز تعددية الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، مع التركيز على ضمان أن يعمل النظام بفعالية لصالح البلدان النامية وأن يكون محركاً للتنمية الشاملة والمستدامة.

96- وفي حين أن العولمة قد أفرزت الكثير من الفوائد للعديد من البلدان والشعوب، فإن فوائدها لم تعم جميع البلدان والشعوب، وهذا يمثل مصدر قلق بالغ لا بد من معالجته. وهذا الأمر يستدعي إجراء حوار بنّاء وواسع النطاق بشأن إنعاش تعددية الأطراف والتعاون الدولي، ومواصلة التفكير بشكل بناء وشامل في كيفية تأثير العولمة على التنمية الشاملة والمستدامة.

97- وينبغي أن تسترشد نهوج التنمية الممكنة بالتفكير في إنشاء إطار إنمائي مؤات على جميع المستويات، والتصدي للتحديات على نحو أفضل، وإتاحة الإمكانية لكي تستفيد البلدان من الفرص المتاحة، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة البلدان النامية في الأطر الاقتصادية العالمية.

98- والأمم المتحدة هي المحفل المناسب للحوار المتعدد الأطراف بشأن التنمية المستدامة نظراً للطابع العالمي لعضويتها. وينبغي أن تكون التنمية المستدامة محور جميع العمليات على الصعد المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي.

99- وينبغي التصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف من خلال تعزيز التعاون الدولي الذي يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتُحَث الدول بقوة على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية ومالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بالطابع التقييدي والآثار الإنمائية لهذه التدابير التي تؤثر سلباً على رفاه السكان ويمكن أن تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل في الدول المعنية، فضلا عن إضعاف علاقاتها التجارية.

100- ويجب أن تكون التدابير التجارية العاجلة للتغلب على جائحة كوفيد-19 محددة الأهداف ومتناسبة وشفافة ومؤقتة ومتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ومن المهم إبقاء التدفقات التجارية مفتوحة وسلاسل التوريد مُشغَّلة لضمان استمرار تدفق الإمدادات والمعدات الطبية والغذائية الحيوية وغيرها من السلع والخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية، مع مراعاة المتطلبات الوطنية دون خلق حواجز لا داعي لها.

101- وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للحلول المتعددة الأطراف التي تعالج مواطن ضعف البلدان النامية، ولا سيما أشدها فقراً وهشاشة. وغالباً ما يكون كثير من هذه البلدان، التي تعتمد اعتماداً أكبر على التجارة الدولية، أكثر عرضة للصدمات التجارية. ولذلك فإنها تحتاج إلى ظروف مستقرة ويمكن التنبؤ بها

فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. وقد تظل البلدان النامية بحاجة إلى سياسات داعمة تتناسب مع احتياجاتها والقيود المفروضة عليها، حتى بعد رفعها من قائمة البلدان المشمولة في مخطط نظام الأفضليات المعمم بحكم حصولها على مركز البلدان المتوسطة الدخل. وهناك حاجة إلى مفاضلة تراعي احتياجات هذه البلدان على نحو أكبر وإلى الحفاظ على الفوائد التي تجنيها من هذا المخطط.

102- وإن زيادة السياسات غير الجمركية التي قد يكون لها تداعيات على التجارة تشكل مصدر قلق متزايد للبلدان النامية. وتشمل هذه السياسات التدابير التقنية أمام التجارة ومعايير الصحة والصحة النباتية وغيرها من اللوائح التي تؤثر على قواعد الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات. ومن المهم التركيز على تحليل هذه التدابير والآثار السلبية المحتملة على البلدان النامية والبحث عن حلول فعالة لتعزيز القدرة على تلبية متطلبات هذه التدابير.

103- وفي مجال الاستثمار، تخضع العلاقات الاستثمارية الدولية لعدد لا يحصى من القواعد الثنائية والإقليمية، بل والمتعددة الأطراف أيضاً. وينبغي مواصلة إصلاح نظام الاستثمار الدولي لتحسين إدماج التنمية المستدامة فيه، وضمان القدرة على التنبؤ وحماية الاستثمار والحق في التنظيم لأغراض السياسة العامة المشروعة، وزيادة وتحسين الترويج للاستثمار وتيسير الاستثمار والسلوك التجاري المسؤول والأحكام المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

104- وثبت أن للتعاون الإقليمي أهمية حيوية في النهوض بالتعاون في المجالات الوظيفية سعياً إلى تحقيق مزيد من التكامل. وشكلت المنتديات والآليات الأقاليمية أيضاً وسائل هامة لتوطيد التعاون وتشجيع قدر أكبر من التفاهم. ومن المفيد زيادة التفاعل بين عمليات وأفرقة التكامل الإقليمي والأمم المتحدة ومختلف عملياتها، بطرق منها الحوار وتبادل الخبرات وبناء توافق الآراء.

105- وفي نهاية المطاف، وبالنظر إلى الواقع القائم والصلة الوثيقة بين التنمية المستدامة والسلام والأمن، فإن الشروع في التحولات اللازمة لتحقيق الرخاء وتعزيز القدرة على الصمود للجميع أمرٌ حيوي.

رابعاً- الأونكتاد في عالم في تحول

106- يؤدي الأونكتاد دوراً هاماً بوصفه جهة الوصل، ضمن منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة.

107- ولتنفيذ ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، ينبغي أن يستمر الأونكتاد في رصد الاتجاهات والسياسات العالمية والإقليمية والوطنية التي يمكن أن تؤثر على قدرة البلدان على بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وقدرةً على امتصاص الصدمات وشمولاً وعدلاً واستدامة – أي عالم يعمه الرخاء المشترك.

108- وينبغي أن يسترشد تركيز الأونكتاد، لدى القيام بذلك وفقاً لولايته وضمن الموارد المتاحة، بميزته النسبية وتمايزه وتكامل عمله مع عمل المنظمات الأخرى، وأن يستند إلى توافق الآراء الحكومي الدولي، بغية تحقيق الاستفادة المثلى من مواطن قوته في تلبية احتياجات وأولويات البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي.

109- وإن عمل الأونكتاد عالمي في طبيعته، ولكنه يعطي الأولوية لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، وفقاً للفقرة 5. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الأضعف والأشد تخلفاً عن الركب.

110- ومع تغير العالم واستجابته لواقع جديد، وسعي المجتمع الدولي إلى تفعيل التحولات الضرورية، يجب أن يصبح الأونكتاد كذلك منظمة أكثر مرونة يمكنها أن تتكيف مع روح العصر وتستجيب لاحتياجات وتوجهات الدول الأعضاء على أحسن وجه. ويشمل ذلك الاستفادة من الخبرات والدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19. ومن ثم، يحتاج دور الأونكتاد كمنتدى حكومي دولي هام لبناء توافق الآراء بشأن التجارة والتنمية إلى إعادة تنشيطه بصورة مجدية.

111- وينبغي تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، المطبقة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والممارسات التي تحددها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وينبغي تطبيقها باستمرار كأداة إدارية مرنة لتحسين فعالية عمل الأونكتاد وكفاءته وتأثيره، مع تبسيط عملية تقديم التقارير. وسيساهم الأونكتاد، من خلال عمله، في تنفيذ التحولات المبينة في هذه الوثيقة وسيركز الأنشطة المنوطة به على الأداء الفعال وتجنب الازدواجية غير الضرورية مع عمل الكيانات الأخرى ذات الصلة.

112- والأمين العام للأونكتاد مسؤول عن جميع أنشطة الأونكتاد، وهو يقدم التوجيه العام بشأن المسائل الموضوعية والإدارية، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل الأونكتاد. وعلاوة على ذلك، فقد تلقى الأمين العام للأونكتاد تفويضاً للسلطة من الأمين العام للأمم المتحدة لأغراض تحقيق اللامركزية في صنع القرار، ومواءمة السلطات مع المسؤوليات، وتعزيز المساءلة، وتفويض السلطة الإدارية اللازمة فيما يخص الموارد البشرية المالية والمادية للمديرين من أجل السماح بتنفيذ الولاية بشكل فعال. ولذلك، فإن الأمين العام للأونكتاد مدعو إلى ممارسة تلك المسؤولية والسلطة بما يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء.

ألف- عمل الأونكتاد التحليلي

113- يواصل الأونكتاد عمله التحليلي من خلال رصد الاتجاهات والسياسات العالمية والإقليمية والوطنية التي تغطي جميع المجالات المشمولة في ولايته. وتُؤكَّد أهمية الركن المتعلق بأنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي يسترشد بها واضعو السياسات والتي توجِّه الركنيْن الآخريْن لعمل الأونكتاد. وينبغي أن يضل هذا الركن موجهاً نحو التنمية ومستقلاً وقائماً على أدلة قوية.

114- وينبغي أن تقوم أمانة الأونكتاد بما يلي، في سعيها إلى التحسين المستمر لنوعية عملها التحليلي:

(أ) تعزيز استعراضات النظراء التي يُضطلع بها داخل الأونكتاد ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة؛

(ب) الاعتماد على البحوث القائمة ذات الصلة وتوفير الأعمال المبتكرة بشأن التجارة والتنمية والمسائل ذات الصلة؛

(ج) زيادة تعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية لتعزيز أوجه التآزر والتكامل والاتساق؛

(د) تركيز البحث في إطار كل برنامج فرعي وضمن ولاية الأونكتاد، مع ضمان تلاقح الأفكار والاتساق بين الشُّعَب؛

(هـ) اقتراح القيام باستعراض لسياسة المنشورات كل سنتيْن على أساس كفاءة المنشورات وفعاليتها، على أن تتولى الاستعراض الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، وأن يقره مجلس التجارة والتنمية.

باء- عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني

115- ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله لدعم البلدان النامية، من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية. وينبغي أن تعد الأمانة، في إطار مشاورات مع الأعضاء، استراتيجية شاملة ومتسقة للتعاون التقني تحدد مجالات تركيز الأونكتاد بالنسبة لأنشطة التعاون التقني المستقبلية في إطار ولايته.

116- وينبغي أن يستمر الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية من خلال أنشطته في مجال التعاون التقني، وينبغي أن يُكيَّف هذا التعاون مع الفرص والتحديات الجديدة المطروحة في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة. وينبغي أن تدعم أنشطة التعاون التقني البلدان في التصدي للتحديات التي فاقمتها أو كشفتها جائحة كوفيد-19 وأن تساهم في بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في المستقبل، من خلال بناء القدرات الإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة.

117- ولقد أثبتت الأنشطة المنصوص عليها في الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك أنها ذات أهمية وفائدة كبيرتين وينبغي مواصلتها.

جيم- تنشيط الآلية الحكومية الدولية

مجلس التجارة والتنمية

118- ينبغي لمجلس التجارة والتنمية، بوصفه أعلى هيئات الأونكتاد في الفترات الفاصلة بين المؤتمرات، أن يعزز وظيفته الخاصة باتخاذ القرارات ووضع السياسات، ووظيفته الإدارية. وتحقيقاً لذلك، ينبغي أن تقوم الدورات العادية للمجلس بما يلي:

(أ) تكفل إنعام النظر في التقرير السنوي الذي تعده الأمانة. وينبغي أن يركز التقرير السنوي على النتائج المحققة، وأن يقيّمها حسب التوجيهات التي توفرها النتائج التي تُقدَّم كل أربع سنوات، والخطة البرنامجية المقترحة والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي، وأن يتضمن مجموعة واضحة من المؤشرات. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضاً معلومات عن تنفيذ القرارات الحكومية الدولية للأونكتاد، ولا سيما قرارات مجلس التجارة والتنمية والفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي. وينبغي أن يتضمن كذلك توصيات بشأن التعديلات المحتملة ويركز على الأعمال المقبلة، وكذلك على المسائل الإدارية والمؤسسية، لكي ينظر فيها المجلس؛

(ب) تتيح إمكانية تبادل الآراء بشأن القضايا الإنمائية ذات الاهتمام المشترك، التي تغطي مختلف مجالات عمل الأونكتاد. وستشكل فرادى التقارير التي يعدها الأونكتاد أساساً لتبادل الآراء وجهود بناء توافق الآراء في جميع مواضيع المناقشات المتفق عليها؛

(ج) تجري حواراً بشأن السياسات وتدعم الجهود الرامية إلى بناء توافق آراء حكومي دولي بشأن المسائل الموضوعية والاستراتيجية المتعلقة بالسياسات.

119- وينبغي أن يعزز الأونكتاد مساهمته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ووفقاً للفقرة 195 من اتفاق أكرا، يمكن أن يتضمن تقرير المجلس المقدَّم إلى الجمعية العامة أبرز ما في عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس خلال تلك السنة.

120- ومتابعةً للقرارات التي يتخذها مجلس التجارة والتنمية، يوضع سجل تدوَّن فيه القرارات والنتائج، ويتاح السجل لأعضاء المجلس، وللجمهور عامةً.

اللجنتان

121- تجتمع اللجنتان بالتعاقب. وستركز دورات اللجنتين على النظر في نتائج اجتماعات الخبراء وعلى أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وأعمال برامجه الفرعية. وستجري اللجنتان حواراً سياساتياً بشأن قضية أو قضيتين من قضايا مختارة. وستقدم تقاريرهما، بما في ذلك أي استنتاجات وتوصيات، إلى مجلس التجارة والتنمية للموافقة عليها.

فريقا الخبراء الحكوميان الدوليان

122- إن عمل فريقيْ الخبراء الحكوميْن الدولييْن المنشأيْن في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عنصر هام في إطار الآلية الحكومية الدولية. ولضمان حسن سير عمل الفريقيْن، ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان الاتساق وتجنب الازدواجية المحتملة في العمل مع المحافل الأخرى المختصة، فضلا عن التماس مدخلات من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، مما سيسمح بتبادل شامل ومتوازن ومستنير وإضفاء مصداقية على النتائج. وينبغي التأكد من أن خبراء الدول الأعضاء هم من يتولون دور القيادة. واستناداً إلى هذه المعايير، سيجري استعراض ولايتي فريقي الخبراء الحكوميين الدوليين في مؤتمر الأونكتاد المقبل الرباعي السنوات.

اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء الأحادية السنة

123- يجب أن تتماشى مواضيع اجتماعات الخبراء الخمسة المتعددة السنوات مع عهد بريدجتاون. وسيحدد الأعضاء المواضيع تماشياً مع الإجراءات المعمول بها، مع مراعاة توصيات الأمانة. وينبغي إجراء استعراض لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات قبل المؤتمر القادم.

دال- برنامج عمل الأونكتاد

124- ينبغي أن يقدم الأونكتاد، في إطار برنامج عمله، الدعم لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية والاقتصادات والبلدان الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة، وأن يأخذ في الحسبان في الوقت نفسه التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

125- وينبغي أن يساهم الأونكتاد في الحوار الدولي المنسق بشأن تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها من أجل مكافحة الآثار السلبية المترتبة على الجائحة في الاقتصاد والتجارة العالميْن.

126- وسيسعى مجلس التجارة والتنمية جاهداً لضمان أن يقيّم المؤتمر المقبل الذي يُعقد كل أربع سنوات أيضاً أعمال الأونكتاد وإنجازاته على مدى العقود الستة السابقة، بما في ذلك من خلال الأنشطة والمبادرات المناسبة، بغية زيادة الحرص على أن يساعد المؤتمر في تحقيق الرخاء للجميع.

دور الأونكتاد

127- ينبغي للأونكتاد، بوصفه جهة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجال المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يواصل عمله من خلال الأركان الثلاثة، بالبناء على مافيكيانو نيروبي، واستناداً إلى تحليل السياسات السابق في عهد بريدجتاون. ولذلك، ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يسهم، وفقاً لولايته في المجالات المترابطة المتعلقة بالتجارة والتنمية المستدامة، ومن خلال أركان عمله الثلاثة، في تنفيذ ورصد واستعراض خطة عام 2030 والغايات ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) أن يواصل جهوده، عبر الأركان الثلاثة وفي جميع أعماله، لتعميم المسألة الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ومن ثم يساهم في تعزيز التنمية المستدامة والعمالة الكاملة والمنتجة، بما في ذلك من خلال مواصلة عمله المعزز بشأن الروابط بين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والتجارة والتنمية، ويدعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات والأطر و/أو الآليات التي تدعم تمكين المرأة اقتصادياً، وتحفظ أمنها الاقتصادي وحقوقها، وتعزز مهاراتها وفرصها الاقتصادية والرقمية؛

(ج) أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات تهدف إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية، فضلا عن إدارة عمليات النقل؛ وينبغي له أيضا أن يواصل التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية؛ وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد عمله على المسائل الضريبية لمتصلة بسياسة الاستثمار؛

(د) أن يساهم في النقاش حول النظام التجاري المتعدد الأطراف ويدعمه، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات السكان الأضعف وتعزيز فرصهم الاقتصادية؛

(هـ) أن يحلّل الفرص والتحديات التي ينطوي عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف ويدعم البلدان النامية لتعزيز مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع مراعاة احتياجاتها من حيث التنمية المستدامة؛

(و) أن يجري البحوث والتحليلات التقنية بشأن تأثير النظام التجاري المتعدد الأطراف وقواعده على البلدان النامية، وأن يعمّق أيضاً عمله المتعلق بتعزيز الحوار وتوافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن العناصر الرئيسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك تحديد حيز السياسات العامة لدعم أهداف التنمية الوطنية، مع الحفاظ على اتساقها مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان؛

(ز) أن يواصل عمله بشأن تأثير التدابير غير الجمركية على العلاقات التجارية والوصول إلى الأسواق والاستثمار والعبور وتداعيات هذه التدابير على تنمية البلدان المتضررة وأثرها على رفاه أفراد شعبها، بوسائل منها تعزيز تعاونه بشأن هذا الموضوع مع الشركاء الآخرين المعنيين، وعن طريق المشاركة في فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بقاعدة بيانات التدابير غير الجمركية؛

(ح) أن يركز على التخفيف من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على مختلف البلدان من خلال توفير منبر لتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة وقصص النجاح بين مختلف البلدان، فضلاً عن إجراء البحوث لإيجاد خيارات في مجال السياسة العامة للتعافي بنجاح من الأزمة الاقتصادية؛

(ط) أن يهيئ بيئة دولية مواتية وأن يدعم البلدان النامية في تعزيز أطر السياسات العامة الفعالة والمستقرة والتي يمكن التنبؤ بها على الصعيد الوطني، فضلاً عن وضع قواعد قوية يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية؛

(ي) أن يواصل إجراء البحوث والتحليلات التقنية ويقترح خيارات سياساتية بشأن الاستثمار من أجل التنمية؛

(ك) أن يعمل مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع مراعاة ولايته والولايات المحددة للهيئات الدولية الأخرى، لتعزيز السياسات التجارية والصحية التكميلية والمعززة لبعضها بعضاً من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية المحتملة، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن الأزمات الصحية العالمية والإقليمية؛

(ل) أن يواصل معالجة مسألة الاعتماد على السلع الأساسية، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على التخفيف من الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية من خلال أدوات لإدارة مخاطر السوق؛ وثمة حاجة إلى تحليل ودراسة خيارات السياسات المتاحة للحكومات من أجل تنويع هيكل اقتصاداتها وتحويله؛

(م) أن يولي اهتماماً خاصاً للتحديات المطروحة أمام البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

(ن) أن يواصل ويعزز عمله من خلال أركانه الثلاثة لدعم تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تيسير التجارة، بما في ذلك اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، ويعزز دعمه لوضع وتنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة التي تقلل من تكاليف المعاملات التجارية؛

(س) أن يواصل عمله في سياق إصلاح نظام الاستثمار الدولي ويعمل على تحقيق الاتساق في عملية تحديث النظام، بما يشمل مسائل من قبيل حق الدولة في التنظيم لأغراض مشروعة في مجال السياسة العامة وحماية الاستثمار، مع الحرص في الوقت ذاته على تطوير أدوات ومبادئ توجيهية لتفعيل الخيارات المتاحة في مضمار السياسة العامة من أجل إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك فيما يتعلق بالقواعد المتعددة الأطراف بشأن تيسير الاستثمار؛

(ع) أن يواصل أعماله البحثية والتحليلية ويقترح توصيات بشأن السياسات العامة المتعلقة بالاتفاقات التجارية الثنائية بين البلدان النامية وشركائها التجاريين، ويربط نتائج هذه الأنشطة بآليات التنفيذ التي من شأنها أن تخفض تكاليف الاستيراد والتصدير وتيسر سلاسل التوريد لدعم قطاعي الصناعة التحويلية والتصدير، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ف) أن يواصل توفير الإحصاءات والعمل التحليلي والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية، من أجل تعزيز التحول الهيكلي؛

(ص) أن يواصل، بالتعاون مع الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تقديم الدعم في مجال تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب، من خلال ما يلي:

'1' مبادرات تطوير المشروعات، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة على اجتذاب رأس المال الاستثماري، وتنمية الروابط التجارية مع الشركات عبر الوطنية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية؛

'2' مبادرات تيسير الأعمال التجارية لمساعدة الحكومات على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار والتجارة، وذلك مثلاً عن طريق تعزيز الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات واللوائح المتصلة بالتجارة وتبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بالتجارة؛

'3' دعم سياسات ريادة الأعمال من أجل تنفيذ أطر سياسات وطنية وإقليمية قوية؛

(ق) أن يواصل النهوض بعمل الأونكتاد بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

(ر) أن يوفر التوجيه التقني ويعزز تبادل أفضل الممارسات بشأن الاندماج في سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية والعالمية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من شبكات النقل الجوي والبحري الدولية؛

(ش) أن يضع ويشجع السياسات التي تدعم القدرات الانتاجية والتحول الهيكلي في البلدان النامية، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية المختصة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك عن طريق تلبية الاحتياجات بالاعتماد على آليات الدعم ذات الصلة وتشجيع الحوار بين البلدان بشأن ما تبذله من جهود لتحقيق التحول من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

(ت) وفقاً للفقرة 5:

'1' دعم أقل البلدان نمواً، ولا سيما من أجل الاستفادة الفعلية من سبل الوصول التفضيلي إلى الأسواق المتاحة لأقل البلدان نمواً، بما يعزز القدرة الإنتاجية، ويتيح معالجة أوجه الضعف الكلية والهيكلية الحادة، وييسر استيعاب التكنولوجيا وفقاً للمادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛

'2' دعم البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير التجارة والاستثمار، والنقل، والاتصال الرقمي، وكذلك فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإنتاجية؛

'3' دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة فيما يتعلق بمعالجة مواطن الضعف الخاصة بها، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي والقدرات الإنتاجية؛

'4' دعم الاقتصادات الأخرى الهشة والضعيفة هيكلياً من أجل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وجذب الاستثمارات الإنتاجية وبناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية؛

'5' دعم البلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لاحتياجاتها وتحدياتها المحددة، وبخاصة فيما يتعلق ببطء وتيرة التنويع والتحول الهيكلي وأثر التراجع عن التصنيع قبل الأوان؛

'6' دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتحقيق خطة عام 2063، وبخاصة من خلال استعراض التقدم المحرز والتحديات في التنفيذ؛

(ث) أن يواصل عمله بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق تشجيع الحوار بين هياكل التكامل الاقتصادي بهدف تعزيز التجارة المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(خ) أن يطور نُهجاً لتحفيز التنويع الاقتصادي والتشجيع على إنتاج قيمة مضافة أعلى، بما في ذلك من خلال السياسات المحلية المتعلقة بالتجارة والاستثمار وريادة الأعمال، ويشجع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة؛

(ذ) أن يواصل عمله، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بشأن السياسة الصناعية، بما في ذلك تحليل السمات والروابط الجديدة والحديثة، فضلاً عن معالجة التحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالتكنولوجيات الرائدة؛

(ض) أن يواصل مساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتيسير التعاون بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، وإجراء استعراضات النظراء، ويشجع تبادل المعارف وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وعن طريق المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة؛

(أأ) أن يواصل، بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة وفي إطار ولايته، مساعدة البلدان النامية في صياغة سياسات إنمائية شاملة على جميع المستويات، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات المترابطة؛

(ب ب) أن يواصل تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ودراسة الكلفة الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية، ويعزز برنامج مساعدته للشعب الفلسطيني من خلال تزويده بما يكفي من الموارد والأنشطة التنفيذية الفعالة، بما يشمل إجراء الدراسات ذات الصلة، باعتبار ذلك جزءاً من التزام المجتمع ببناء دولة فلسطينية مستقلة، وبغية التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني، بما يتماشى مع اتفاق أكرا، وولاية الدوحة، ومافيكيانو نيروبي؛

(ج ج) أن يساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى جذب الاستثمارات، وتعزيز قدراتها على جذب الاستثمارات التي تدعم التنمية الشاملة والتحول الهيكلي وتقوية وكالات تشجيع الاستثمار وتيسير الاستثمار وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات والسلوك التجاري المسؤول وتطوير الاستثمار وريادة الأعمال، بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية لهذه البلدان؛

(د د) أن يقدِّم الدعم لأقل البلدان نمواً التي هي إما في طور الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي خرجت مؤخراً من هذه القائمة لضمان انتقال سلس إلى وضعها الجديد، وأن يستكشف، من خلال البحث، الإجراءات الفعالة للنظر في الأحكام المتصلة بالتجارة التي ترد في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً بعد خروجها من قائمة هذه البلدان؛

(هـ هـ) أن يواصل العمل على تحليل الصناعات الإبداعية وتوفير نظرة ثاقبة على الاقتصاد الإبداعي العالمي من خلال برنامج الاقتصاد الإبداعي وشبكة الاقتصاد الإبداعي للأونكتاد التي يمكن أن تدعم البلدان للاستفادة من الإمكانات المتاحة في هذا المجال؛

(و و) أن يدعم ويشجع الأنشطة والمبادرات في البلدان النامية من خلال تحسين التجارة في الخدمات، بما في ذلك استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة؛

(ز ز) أن يعزز العمل على مساعدة البلدان النامية على إجراء تقييم منهجي للحالة الراهنة ومدى استعدادها للمشاركة والاندماج في الاقتصاد الرقمي، مما يسهم في سد الفجوة الرقمية؛ وتحقيقاً لذلك، من المهم دعم الجهود الرامية إلى تعزيز جمع ومعالجة البيانات المتاحة من أجل إنتاج إحصاءات وتحليلات للسياسات فيما يتعلق بالفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتحديات التي يطرحها؛

(ح ح) أن ينجز أعمالاً عبر أركانه الثلاثة بشأن البعد الإنمائي لاستخدام البيانات والتكنولوجيات الرائدة، بالتعاون مع غيره من المنظمات المتخصصة المتعددة الأطراف الحكومية الدولية والدولية؛

(ط ط) أن يقدم تحليلاً لتصميم السياسات بغية الاستفادة من الفرص والتصدي للتحديات من أجل اغتنام القيمة في الاقتصاد الرقمي وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية للرقمنة، بما في ذلك من خلال الجانب الرقمي للتكامل الإقليمي؛

(ي ي) أن يسهم، بصفته عضواً في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وبصفته أيضاً أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في تنفيذ النتائج المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من خطة عام 2030، بما في ذلك آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛

(ك ك) أن يواصل التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يخص تنويع اقتصاداتها، ومساعدتها في صياغة سياسات إنمائية تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة؛

(ل ل) أن يدعم البلدان النامية في تحديد السياسات التجارية والاستثمارية ذات الصلة للمساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ والبيئة في خطة عام 2030، بالتعاون على النحو الواجب مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛

(م م) أن يشجع، من منظور التجارة والتنمية، الاستخدام المكثف لمصادر الطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات والتكنولوجيات التي تولد مزيجاً من مصادر الطاقة أكثر تنوعاً واستدامة، وأن ييسر التعاون بشأن التكنولوجيا وإيجاد مصادر للتمويل في هذا المجال، بالتعاون مع وكالات أخرى حيثما اقتضى الأمر؛

(ن ن) أن يواصل دعم شبكات النقل الدولية والإقليمية، من خلال الحوار في مجال السياسات وآليات التعاون، بما يضمن استدامة هذه الشبكات وقدرتها على الصمود، ويشجع حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام؛

(س س) أن يواصل الاستفادة من العمل التحليلي والموجه نحو السياسات الذي يقوم به الأونكتاد في مجال تمويل التنمية، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى صاحبة المصلحة، وفي إطار عملية متابعة واستعراض تمويل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأن يساعد البلدان النامية في تحديد خيارات سياساتية تهدف إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة، من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب؛

(ع ع) أن يواصل تقييم دور المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لتمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة رأس المال الخاص، ولا سيما في سياق ظهور مصادر جديدة للمساعدة المالية بالاقتران مع أهداف التنمية المستدامة؛

(ف ف) أن يساهم في المناقشات بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ص ص) أن يواصل عمله على الأثر السلبي للتدفقات المالية غير المشروعة على البلدان النامية ويدعم الجهود الدولية الرامية إلى وضع منهجية لإصدار تقديرات للقيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة، وللتجارة غير مشروعة؛

(ق ق) أن يواصل عمله التحليلي والسياساتي ومساعدته التقنية بشأن قضايا الديون، بما في ذلك نظام إدارة الديون والتحليل المالي، ويشجع على وضع سياسات الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين، ويكمّل العمل الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة، حسب الاقتضاء؛

(ر ر) أن يواصل عمله الحالي، بالتنسيق مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، للمساهمة في السلاسل والقدرات الإحصائية في مجالات الديون المحلية والديون الخارجية الخاصة والعامة وتركيبة الديون؛

(ش ش) أن يساهم في المناقشة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مؤشر مناسب متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية وضعه في صيغة نهائية واستخدامه؛

(ت ت) أن يواصل الإسهام، وفقا لولايته واستكمالاً للعمل الذي أنجزه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون، في زيادة كفاءة النظام الاقتصادي العالمي والنهوض بالتجارة الدولية وتعزيز القدرة على تحمل الديون، من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.